A

WIPO/IP/DIPL/AMM/05/6
الأصل : بالعربية
التاريخ : 2005/8/-

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

المملكة الأردنية الهاشمية

دورة الويبو الوطنية التدريبية حول الملكية الفكرية للدبلوماسيين

تنظمها
المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

بالتعاون مع
المعهد الدبلوماسي الأردني

عمّان، من 15 إلى 17 أغسطس/آب 2005

دور القطاع الخاص في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

الدكتور عمر الجازي
محامي
مدير شريك المركز الأردني لتسوية النزاعات
وأستاذ محاضر في الجامعة الأردنية

حضرات السيدات والسادة؛

يسعدني و يشرفني أن أكون اليوم في هذه الفعالية الهامة متناولاً دور القطاع الخاص في تفعيل حقوق الملكية الفكرية.

إن احترام الفكر الإنساني و ما يبدعه وما يضيفه من ابتكارات هو حجر الزاوية في دفع عجلة التطور في أي مجتمع وقد أصبحت حقوق الملكية الفكرية مثل حقوق الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف أحد الأصول التجارية القيمة و أحد أهم السلع في السوق العالمي التي تزداد أهميتها باستمرار وتتطلب إدارة مثل هذه الأصول غير الملموسة فهماً شاملاً لمختلف جوانب التقنية و القانون و الأعمال و التجارة الدولية، ويؤدى نقص التنظيم في هذه الحقوق إلى فقدان الحافز لتطوير العلامات والأعمال الأدبية والاختراعات، ولهذا السبب فإن حقوق الملكية الفكرية تهدف إلى حماية قيمة الأصول وتتم حمايتها على الصعيد المحلي عن طريق القوانين المحلية، أما على الصعيد الدولي فإن حمايتها تتم من خلال مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية، كما أن حقوق الملكية الفكرية هي مصدر اهتمام جميع طبقات وأفراد المجتمع ومؤسساته الأهلية من مستهلكين أو تجار أو رجال أعمال أو حقوقيين أو مستثمرين.

مفهوم الملكية الفكرية:

يشمل مصطلح الملكية الفكرية ويجمع حقوق كثيرة تحت هذا المضمون، وقد قام الباحثون بوضع عدة تقسيمات لمصطلح الملكية الفكرية إلا أن أكثر هذه التقسيمات شيوعاً تقع في ثلاثة مجموعات:

1- الحقوق الإبداعية مثل براءة الاختراع وحقوق الطبع وحقوق التصاميم والدوائر المتكاملة وغيرها.
2- الحقوق التي تشيرإلى أصل السلعة أو الخدمة، مثل العلامة التجارية و الاسم التجاري أو العلامات الفارقة.
3- حقوق المعلومات السرية والمعرفة الفنية.

وسوف نتناول في هذه المطالعة وبعجالة أهمية دور القطاع الخاص في الملكية الفكرية حيث أن قوانين الملكية الفكرية تقوم على تشجيع الاستثمارات على اختلاف أنواعها وطنية كانت أم أجنبية وذلك من خلال العلاقة بين أنظمة حماية الملكية الفكرية والاستثمار.

ولعله من الملاحظ أن أهمية الملكية الفكرية تبرز في مجالات الاستثمار المختلفة، حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات تحوي شكل أو أكثر من أشكال حقوق الملكية الفكرية و الأسرار التجارية. وبالتالي

فإن العلاقة بين حماية الملكية الفكرية والاستثمار علاقة هامة جداً حيث أنه إذا كان نظام الحماية ضعيف فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع احتمالية التقليد والتعدي على حقوق الملكية الفكرية مما يجعل تلك الدولة أقل جاذبية للاستثمار، أما إذا كان نظام الحماية قوي وفعال ويؤمن الحماية الكافية للمستثمر فإن ذلك يشجع على الاستثمار حيث يوجد ضمانات على أنه لن يتم التعدي على حقوق المستثمرين وستزداد حجم الاستثمارات في الدولة.

ومن الملاحظ أنه ليس فقط القانون هو الذي يهم المستثمر وانما ايضا مدى تطبيقه والتقيد به، فما هي العبرة من وجود قانون جيد مع عدم وجود تطبيق فعال لهذا القانون؟! اذ انه وبهذه الحال لن يتم اي استثمار في هذه الدولة ولن يتم انشاء شركات و/أو مشاريع تجارية تعود بالنفع على الدولة ورعاياها.

دور قطاع الشركات في تفعيل حقوق الملكية الفكرية:

مما لاشك فيه ان الملكية الفكرية توجد حيث يوجد الابداع والابتكار، كما ان المنتجات والخدمات التي نستخدمها في الحياة اليومية ناتجة عن سلسلة طويلة من الابتكارات، مثل ادخال التغييرات على الرسوم او النماذج او التحسينات التي تعطي للمنتج شكله الحالي.

فالشركات تنتفع بقدر كبير من الملكية الفكرية ايا كانت منتجاتها او خدماتها التي تقدمها، ومن هنا يجب ان تتخذ الخطوات اللازمة لحمايتها وادارتها وذلك لتحقيق افضل النتائج التجارية الممكن تحقيقها، وعادة ما تقوم الشركات الكبرى بحماية منتجاتها بجميع الوسائل المتاحة عن طريق أعمال الترويج و الدعاية و التسجيل و الشهرة وخاصة عند إطلاق منتج جديد بحيث تخصص جزء كبير من ميزانيتها لتلك الحملة.

وقد يتعدى الانتفاع بحقوق الملكية الفكرية الى مشاريع الغيرعن طريق شراءها أو اكتساب الحقوق التي تكفل الانتفاع بها من خلال الحصول على ترخيص وذلك من اجل تفادي اية منازعة او اية اجراءات قضائية.

ويمكن القول ان الشركات باستطاعتها ان تحول الاختراعات الى اصول تعود عليها بالربح الوفير، فالافكارالابتكارية والابداعية من الممكن ان تتطور وتتحول الى منتجات او خدمات ابتكارية على أن يتم تسويقها بنجاح بغية تمكين الشركة من جني ثمار ابتكارها وابداعها.

حيث أن وجود حقوق في الملكية الفكرية وبالذات براءات الاختراع يعمل كحافز مهم في تحويل الافكار الابتكارية والاختراعات الى منتجات تنافسية تزيد في هامش الربح لدى الشركات بقدر كبير.

ونأخذ على سبيل المثال مجال الصحة و صناعة الدواء حيث أنه بدون حافز تسجيل براءات الإختراع يكون من المشكوك فيه أن يستثمر القطاع الخاص بهذا القدر من الإستثمار في إكتشاف و تطوير الأدوية.

ليس هذا فحسب بل إن الشركات باستطاعتها الانتفاع من براءات الإختراع و الحقوق المترتبة لها عن طريق ترخيص إستعمال تلك الاختراعات المشمولة بالحماية بموجب البراءات لشركات اخرى تملك القدرة على تسويقها.

ومن هنا يظهر دور الشركات في تفعيل دور حقوق الملكية الفكرية حيث يتوجب على الشركات والمشاريع التجارية النظر في افضل السبل لاستغلال حقوق الملكية الفكرية بما يخدم مصالحها خاصة وان حقوق الملكية الفكرية و الحماية المتوفرة لها تساعد الشركات والمشاريع التجارية في جل جوانب التطور التجاري و التنافسي من حيث تطوير المنتج الى تصميمه وتقديم الخدمة للتسويق، وحشد الموارد المالية للتصدير، وايضا توسيع المشاريع التجارية محليا ودوليا عبر الترخيص اوالامتياز وغير ذلك.

كما أن القطاع الخاص وخاصة الشركات على علم ودراية بأهمية حماية الملكية الفكرية و خاصة فيما يخص سوق التصدير، حيث أن حقوق الملكية الفكرية تساهم في تعزيز فرص القطاع الخاص في مجال التصديروذلك عن طريق ما يلي:

1- ان حقوق الملكية الفكرية يمكن ان تساعد وبخاصة البراءات على فتح فرص جديدة للتصدير.
2- حقوق الملكية الفكرية يمكن ان تساعد وبخاصة العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية على احتلال مكانة متميزة في اسواق التصدير.
3- حقوق الملكية الفكرية يمكن ان تساهم في تعزيز فرص الشركات في استقطاب مستهلكين مخلصين لمنتجاتها وخدماتها في اسواق التصدير.

طرق الحصول على حماية الملكية الفكرية والمحافظة عليها من قبل القطاع الخاص :

إن حماية الملكية الفكرية تقتضي توفير بنية تحتية قانونية فعالة، تكفل قيام إطار قانوني سليم لممارسة هذه الحقوق، وضمان حمايتها، ومواكبة تطورها ، ورغم أن النظام القانوني المتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية يعتبر نظاما حديثا متكاملا، إلا أن تفعيل هذا النظام من قبل القطاع الخاص يعد من

العوامل المساعدة على نجاح هذا النظام وفعاليته، لذلك ينبغي للشركات قبل الاستفادة من اصول الملكية الفكرية، ان تكتسب حقوق الملكية الفكرية، وهناك العديد من حقوق الملكية الفكرية التي ينبغي منحها او تسجيلها، ومكاتب الملكية الفكرية في البلدان المعنية هي الجهات الوحيدة المؤهلة على الصعيد الوطني لمنح حقوق الملكية الفكرية و تسجيلها.

وقد تختلف طرق واجراءات اكتساب تلك الحقوق والمحافظة عليها من بلد الى اخر، الا ان معظم البلدان تشترك في المبادئ الرئيسية لتلك الاجراءات كما ان حقوق الملكية الفكرية يمكن ان تكتسب على الصعيد الاقليمي او الدولي في حال استيفاء شروط معينة خاصة بها.

الصعوبات و التحديات التي تواجه القطاع الخاص في الحصول على حماية الملكية الفكرية:

هنالك بعض الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص لإكتساب حقوق الملكية الفكرية و بالتالي توفير الحماية اللازمة لها ومن أهم هذه الصعوبات ما يلي:

1- عدم توافر أيادي عاملة ملائمة لانجاز العمل الاساسي اللازم لاكتساب الملكية الفكرية كعمليات البحث الاولي وسائر الاجراءات السابقة للايداع مثلا.
2- إرتفاع تكاليف عملية اصدار البراءة والتي قد تصحبها تكاليف ترجمة الوثائق ودفع الرسوم لوكلاء او محاميي الملكية الفكرية.
3- عدم اطلاع الشركة بشكل ملائم على حقوق الملكية الفكرية والاجراءات الكفيلة لحمايتها.

لذلك يجب على القطاع الخاص العمل على مواجهة هذه التحديات عن طريق الحصول على المشورة القانونية اللازمة حيث أن مسائل الملكية الفكرية لا تخلو من التعقيد كما أنها تختلف بإختلاف البلدان و بالتالي وكما هو الحال في جميع المسائل القانونية من الضروري الحصول على المشورة القانونية اللازمة لإكتساب وحماية هذه الحقوق.

اما استغلال اصول الملكية الفكرية فيشمل ذلك تسويق المنتجات والخدمات المحمية بموجب الملكية الفكرية وابرام عقود الترخيص او الامتياز وبيع اصول الملكية الفكرية لشركات اخرى واقامة مشروعات مشتركة، واستعمال الملكية الفكرية للحصول على تمويل اعمال الشركات.

كما لابد من وضع سياسة واضحة المعالم بشأن انفاذ الملكية الفكرية نظرا الى الخسارة التي تتكبدها الشركة من جراء السلع المزورة المطروحة في الاسواق، وارتفاع التكاليف المترتبة عن بعض النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية.

دور الشركات والمشاريع التجارية في تسوية نزاعات الملكية الفكرية:

كلما زادت ثروات اية شركة من الملكية الفكرية زاد احتمال رغبة الغير في الانتفاع بها ودون دفع اي ثمن مما يرتب خسائر تتكبدها هذه الشركات و/أو هذه المشاريع، وبالتالي ينبغي العمل قدرالامكان للحد من هذ التعدي والتصدي له بسرعة وبطريقة محكمة، وبالتالي يجب التعاون بين هذه الشركات وسلطات التنفيذ من اجل وقف اي تعد على حقوق الملكية الفكرية وبالتالي تجنب أي منازعات قد تنشأ في هذا الصدد.

كما أن وجود التنسيق المستمر فيما بين الأجهزة الحكومية و الهيئات ذات الصلة و بين الشركات المنتجة يؤدي إلى وجود آلية فعالة في خلق تعاون مشترك وإزالة المعوقات التي تؤدي إلى التعدي على حقوق الملكية الفكرية.

فأصحاب الحقوق في الشركات والمشاريع التجارية، يستفيدون من هذا التعاون من خلال توفير المعلومات والادلة والمساعدة التقنية، ومن خلال التعرف على المواد المخالفة.

فائدة العلامات الجماعية وعلامات الرقابة (التصديق) والبيانات الجغرافية بالنسبة للشركات والمشاريع التجارية:

يمكن للشركات والمشاريع التجارية الإستفادة من علامات الرقابة (التصديق) وهي العلامات التي تمنح مقابل الإمتثال لقواعد ومعايير محددة مثل (علامة ISO 9000) مما يثبت للمستهلكين ان ذلك المنتج خاضع للفحص من قبل منظمة لها صلاحية الرقابة (التصديق) على
المنتج وان المنتج يستوفي الشروط والمتطلبات اللازمة، وقد يساعد ذلك الشركات والمشاريع على تسويق منتجاتها وتحسين صورتها امام المستهليكن.

كما يمكن للشركات الإستفادة من العلامات الجماعية وتعرّف **العلامات الجماعية** عموما على أنها إشارات تميّز المنشأ الجغرافي أو المواد أو طريقة التصنيع أو الصفات المشتركة الأخرى للسلع أو الخدمات التابعة لشركات مختلفة تنتفع بعلامة جماعية واحدة. وتنفع العلامات الجماعية عموما في الترويج للمنتجات التي توجد في منطقة محدّدة دون غيرها. وتساعد العلامات الجماعية في تلك الحالة

على تسويق تلك المنتجات محليا وربّما دوليا كما أنها تساهم في إتاحة إطار للتعاون فيما بين المنتجين المحليين، وتصبح العلامات الجماعية في تلك الحالة أداة فعالة للتنمية المحلية.

دور الملكية الفكرية في تشجيع القطاع الخاص على البحث العلمي:

بلا شك أن قرار الشركات في المباشرة بأعمال التطوير و البحث العلمي حول منتج معين هو قرار استثماري بالدرجة الأولى، فلن تقوم أي شركة بهذه المبادرة إلاَ إذا كانت أصلاً تأمل ان يكون هنالك عائد مجزي من وراء ذلك، أو حتى توقعات معقولة في هذا المجال، ولا يعقل أن تقبل شركات القطاع الخاص على صرف مبالغ طائلة على البحث والتطوير دون أن يكون هناك مايضمن حماية ما ينتج عن هذه الدراسات و الأبحاث سواء كانت هذه الحماية تتعلق ببراءة إختراع أو علامة تجارية أو غيرها من حقوق الملكية الفكرية، فوجود نظام فعال لحماية الملكية الفكرية يزيد من إقدام القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال دون تردد. وهنا يتجلى دور القطاع الخاص في خلق أجواء تنافسية صحية عن طريق حماية حقوق الملكية الفكرية وذلك عن طريق الوسائل التالية:

- إن وجود نظام فعَال لحماية الملكية الفكرية يمنع بشكل أساسي الشركات المتنافسة من تقليد منتجات الشركات الأخرى.
- تجنب الإستثمار غير المجدي في مجال البحث و التطوير.
- خلق هوية تجارية عن طريق استخدام العلامات التجارية و الأسماء التجارية مما يقود إلى إيجاد استراتيجية مخصصة لذلك تتبعها كل شركة على حدة.
- السماح للشركات بالتفاوض بحرية للدخول في عقود التراخيص وغيرها من عقود تنظيم استخدام حقوق الملكية الفكرية.
- رفع قيمة موجودات الشركة.
- إيجاد أسواق جديدة لخدمات الشركات ومنتجاتها.

[نهاية الوثيقة]